دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسات : تحليل الأحداث في العلاقات الدولية
المصدر:	المجلة العربية للعلوم السياسية
الناشر:	الجمعية العربية للعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	الصواني، يوسف محمد جمعة
المجلد/العدد:	ع 34
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	ربيع
الصفحات:	67 - 90
رقم MD:	461963
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الفكر السياسي ، العلاقات الدولية ، تكنولوجيا المعلومات ، التحليل السياسي ، العولمة ، المجتمع الدولي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/461963

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دراســات

تحليل الأحداث في العلاقات الدولية

يوسف محمد الصواني(*)

مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية بالوكالة،

أستاذ العلوم السياسية في جامعة طرابلس – ليبيا.

مقدمة

إن هناك حاجة إلى تعميق الوعي بمسائل البحث العلمي ومنهجياته. ومع عدم التغاضي عن تقصير المؤسسات التعليمية، فإن إحدى الإشكاليات المتعلقة بالبحث العلمي تدور حول السؤال المتعلق بـ«ما هو القدر الذي يمكن لمؤسسات التعليم الجامعي أن تقدمه إلى الطلاب في مسائل المنهجية والبحث العلمي ومناهجه وتقنياته ونظرية المعرفة والمسائل المرتبطة بها؟ هذا جدل كوني أو جدل عالمي– على الأقل في إطار مجموعة العلوم السياسية– وهو ما زال قويا ومستمرا إلى يومنا هذا. السؤال دائما هو: «هل يتم التركيز على إعطاء الطلاب في الدراسات الجامعية أكبر قدر من المعرفة في تخصصهم، أم أن التركيز هو على تكوينهم منهجيا، بحيث يكونون قادرين على طرح الأسئلة بشكل علمي، والسعي إلى الإجابة عنها بشكل علمي؟

إن الآراء منقسمة حول هذا الشأن، ولكن الفكرة الغالبة لدى المتخصصين والأساتذة في حقل العلوم السياسية بشكل عام، والعلاقات الدولية بشكل خاص، أن الطلاب في الدراسات الجامعية محتاجون بالدرجة الأولى إلى الكم المعرفي، وبالتالي من المهم أن يعرف الطلاب ماذا يعني الحقل، وما هي مشتملاته، وما هو موضوعه، قبل أن يتعرفوا على قضايا ذات طابع أكثر تجريدا، وهي تلك المتعلقة بالمناهج والبحث العلمي.

من هنا، فإن اللوم الذي يمكن توجيهه إلى مؤسسات التعليم الجامعي في بلادنا، يمكن توجيهه أيضا إلى مؤسسات التعليم الجامعي في أي مكان، بمعنى أنه ليس هناك تركيز على المنهجية ووسائلها وتقنياتها في كل جامعات الدنيا تقريبا في مستوى التعليم الجامعي، لكن هذا التركيز يبدأ مع مرحلة الدراسات العليا والإعداد لما يسمى بـ«الإجازة العالية» أو الماجستير

(*) البريد الالكتروني: youssef.sawani@gmail.com.

بالدرجة الأولى. إننا، وفي الوقت الذي نركز فيه على هذه الملاحظة، نبين أن هناك إشكالية أخرى متصلة بهذا الأمر، وهي المتعلقة بالتفكير العلمي. إن الجامعات لا تقدم تركيزا على الجوانب المتعلقة بالمنهجية والبحث العلمي، ولكنها تقدم وتركز بشكل أساسي على التفكير العلمي. من هنا تصبح الطريقة التي يتم بها عرض أو تناول المادة العلمية أو المعرفة المتراكمة عبر العصور في حقل علمي أو أكاديمي معين هي الأهم. ذلك يجري ليس بمجرد الاعتماد على التكرار أو الحفظ، وإنما على التعاطي مع هذه الأفكار بطريقة علمية أو وفقا لمقتضيات التفكير العلمي. ومن أولى خصائص التفكير العلمي أنه لا يعتمد على اليقينيات، أي ليست هناك يقينيات، وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية، فكل القضايا هي مثار للجدل ومثار للاختلاف. أهم ما في هذه المسائل التربية على ما يمكن أن نسميه، بالروح النقدية، حيث يتم تقديم التراكم المعرفي وتناوله بروح نقدية أو بشكل نقدي أكثر من مجرد التلقي. مثلا عندما يتم عرض الأيديولوجيات والنظريات السياسية المختلفة على طلاب الفكر السياسي، والنظرية السياسية في حقل العلوم السياسية، ينبغي ألا يخرج الطالب من محاضرة لأستاذ ما وقد تبنى رؤية التيار الإسلامي أو تبنى الليبرالية أو أن يخرج من محاضرة ما وقد تبنى رؤية ماركس للتاريخ أو فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ، وإنما أن يلم بجوانب هذه الفكرة، وبالمنطق الذي يشغلها، وبالخصائص التي تعتمد عليها، وبطريقة استخدامها للتاريخ، وبطريقة عقلنتها وموضوعيتها للأشياء في إطار السياق الفكري العام، وسياق المنهج، وبالتالي يستطيع أن يلم بها كمكون مستقل، ثم يستطيع أن يموضعها، إن صح التعبير، أو أن ينسبها إلى مجموعة الأفكار أو النظريات ذات الصلة أو ذات العلاقة بالموضوع، بمعنى أنه عندما نتحدث عن الرؤية الماركسية في تنظيم المجتمع أو في تنظيم الاقتصاد أو في تنظيم السياسة، ينبغي أن نفهمها، ونفهم مبرراتها وجوانبها المختلفة، ثم نموضعها في إطار التراكم الإنساني الذي يتناول هذه المسائل، وبالتالي لا يخرج الطالب من هذه الفصول، لا ماركسيا، ولا ليبراليا، ولا إسلامويا، إن صح التعبير.

أولا: الثورة العلمية والتطور في تحليل الظواهر

الظواهر السياسية أو ظواهر العلاقات الدولية يمكن التعبير عنها كميا في كثير من الحالات، إلا أن التعبير الكمي في الواقع يختصر المسألة كثيرا. لماذا؟ لأن الظاهرة لا تعيش منعزلة. الظاهرة تعيش في بيئة، وهذه البيئة لها مكوناتها وعناصرها المختلفة التي لا يمكن دائما أو بالضرورة التعبير عنها بشكل كمي.

إن الثورة السلوكية التي تعبر عن الاتجاه الذي نشأ في العلوم الاجتماعية في الستينات من القرن العشرين، شددت بالدرجة الأولى على الانتقال من مرحلة التفكير في الغايات، والتفكير في المجرد، إلى التفكير في الواقع، من خلال محاولة حصر

الظواهر في شكل يمكن تلمسه أو يمكن قياسه، باستخدام الوسائل الإحصائية، وفي ما بعد وسائل تقنية الحاسب وغيره. الثورة السلوكية جعلت طبيعة المعرفة تتغير من تلك المرتكزة(مثلا) على ملكة التفكير إلى معرفة مرتكزة على ملامسة الواقع والتعبير عنه بشكل كمي. هذا ليس تقليلا من أهمية التحليل الكمي، ولا من فائدته، لكن السلوكية تجعل الظواهر أو التعبير عن الظواهر وتحليلها أكثر محدودية[1].

لنأخذ على ذلك مثلا: السلوك التصويتي للدول في مجلس الأمن، أو السلوك التصويتي للدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذه ظاهرة يمكن التعبير عنها كميا. تأتي إلى كل دولة تجاه أية قضية معينة في فترة ما، وتعرف سلوكها التصويتي: «أيدت، عارضت، تحفظت، انسحبت» إلى آخر ما تعنيه هذه المصطلحات في مدونة الإجراءات المتعلقة بأية منظمة. لكن حصر هذا لا يخبرنا كثيرا عن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك.

لذلك، عندما نحصر المسألة بالجانب الكمي، وتدرس السلوك التصويتي لدولة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي أو تجاه الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة مثلا، نجد أن الدولة«س» أو الدولة«ص» كانت دائما تصوت لصالح القرارات التي تدين الممارسات الإسرائيلية، على سبيل المثال، أو الممارسات الصهيونية في الأراضي المحتلة. هل يكفي ذلك للإشارة إلى أن هذه الدولة تتبنى سياسة معادية لإسرائيل؟ من الصعب أن نحكم على ذلك، لمجرد أن سلوكها التصويتي هو مدين لإسرائيل في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة. أعتقد أن هناك عشرات الأمثلة عن دول تصوت وتوقع على قرارات، وليس أدل على ذلك من الدول العربية التي تتخذ من القرارات ما شاء الله في القمة، وفي مجلس الجامعة، وفي الأمم المتحدة، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي منظمة عدم الانحياز، وفي مجموعة الـ ٧٧، وفي الاتحاد الأفريقي، وربما في غيرها من المنظمات، وتنتقد السلوك الإسرائيلي أو السلوك الصهيوني، وتدينه بأشد الألفاظ، لكن ذلك لا يعكس بالضرورة سياستها الخارجية.

لذلك، عندما نحلل السياسة الخارجية لدولة ما نحو إسرائيل، على سبيل المثال، لا يمكن أن نعتمد على التحليل الكمي فقط، ونكتفي بدراسة سلوك تصويتها في مجلس الأمن مثلا، أو في إحدى المنظمات الدولية والإقليمية. ربما يكون ذلك عنصرا من عناصر الصورة، ولكنه لا يكفي. إنه مثل الشجرة الكبيرة التي يمكن أن تخفي وراءها الغابة، ولكنها هي ليست الغابة، كما يقولون. هذا هو أحد الأسباب الذي جعل الثورة السلوكية تتراجع بشكل كبير بعد نهاية السبعينيات

(1) عمر إبراهيم العفاس، «الدراسات الإمبيريقية في العلوم السياسية،» في: يوسف الصواني، محرر، الدراسات الإمبيريقية في العلوم الاجتماعية (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦)، ص ١٤٧ و ١٥٦.

لصالح العودة مرة أخرى إلى ما كان يوصف بأنه الوسائل التقليدية في البحث العلمي؛ التركيز على التحليل الكيفي، وعلى التعرف على المعطيات، وعلى الجوانب المختلفة للصورة، وعلى بواعث الفاعلين المختلفين في العلاقات الدولية، أو في السياسة الدولية، أو في السياسة الخارجية، وعلى الأهداف، وعلى الوسائل، وعلى العناصر الشخصية، وعلى طريقة صناعة القرار، وعلى ما يمكن أن نسميه بطبيعة النظام الدولي السائد(٢).

كل هذه عناصر تحليلية يمكن التعبير عن بعضها أو كلها كميا، ولكن لا يمكن الاعتماد على واحد منها يمكن التعبير عنه كميا. بذلك أصبح هناك ميل جديد في مرحلة عرفت بـ «ما بعد السلوكية». كانت السلوكية تعبيرا عن أن السلوك الإنساني يمكن قياسه والتعبير عنه كميا، وبالتالي استخراج أحكام عامة، وقواعد عامة، وقوانين عامة، يمكن تطبيقها على حالات في المستقبل. «ما بعد السلوكية» هي حالة زمنية تشير إلى ما يمكن وصفه بتراجع العشق بالتحليل الكمي الذي أحدثته السلوكية(٣).

في الواقع، يمكن أن نلحظ عنصرا مهما من عناصر تطور النظام الدولي المعاصر له صلة بهذه المسألة، وهو أن صعود السلوكية تزامن بشكل كبير مع تصاعد التقنية وسيطرتها بشكل كبير: عمليات الميكنة والتقنية التي بدأ العالم يشهدها مع الستينات، وعمليات الإنتاج على السياق الكبير، والمصانع وخطوط التجميع، لكن الأهم هو بدء ثورة الحاسبات الإلكترونية، التي فتحت المجال أمام العقل أو الذهن الإنساني لأشياء كبيرة. إنه بالإمكان إنجاز ملايين العمليات الرياضية والعمليات الحسابية عن طريق معادلات يتم إدخالها مسبقا في جهاز حاسوب مركزي، وسرعة المعالجة التي تطورت الآن إلى سرعة يمكن وصفها بأنها سرعة ما بعد الفلكية. إن المعالجات وغيرها التي يخرج كل يوم جيل جديد منها، أصبحت تمكن إنجاز المليارات من العمليات الحسابية في ثوان معدودة.

هذا التطور في تلك المرحلة كان قد بدأ للتو، وقد ترافق هذا أيضا مع الصناعة التي لها دور في التطور العلمي، فالشركات التي تنتج هذه الحاسبات والبرامج وغيرها من مصلحتها أن يتم استخدام هذه التقنيات في التعليم، وفي المختبرات، وفي مراكز البحوث، وعند الباحثين، ويتم تسويقها بشكل كبير، ذلك أنه أصبح هناك ما يمكن وصفه بزواج بين الدعوة إلى استخدام التحليل الكمي، وصعود الثورة التكنولوجية والثورة التقنية إلى مستويات غير مسبوقة على كل الصعد الاقتصادية

(٢) Michael Nicholson and Peter Bennett, «Methods of Analysis,» in: A. J. R Groom and Margot Light, eds., Contemporary International Relations: A Guide to Theory (London: Pinter, ١٩٩٤), pp. ١٩٥-٢١٢.

(٣) محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسات المقارنة (بنغازي: جامعة قاريونس، ٢٠٠٦)، ص ٧١ – ٧٧.

والصناعية والمعلوماتية والاتصالية، بطبيعة الحال. لذلك بدأ تدريس الحاسوب كمسألة أساسية في كل فصول الجامعات، وخاصة فصول الدراسات العليا. لقد بدأ استخدام الحاسوب أو الحوسبة أو الحواسيب في البحوث العملية،وبدأنا نتكلم على استخدام الدلالات الإحصائية المختلفة عن طريق الحاسوب، وتحليل البيانات عن طريق الحاسوب. لكن هذا الأمر عاش لفترة قصيرة، بل إن الذي استمر هو الثورة التقنية أو الثورة التكنولوجية.

ولذلك، فقد ساهمت الثورة التكنولوجية في التقليل من أهمية السلوكية، لكنها استمرت في التأثير في البحث العلمي بشكل غير كبير. ولذلك جرت، كما قلنا، عملية التراجع عن المسائل التقنية والرقمية بشكل كبير لصالح إدراك متغيرات جديدة لم يكن بوسع أحد، أو بدا واضحا أنه ليس بوسع التحليل الكمي، أو الحواسيب، مهما تطورت إلى سرعة ما بعد فلكية الآن، أن يلم بها.

ثانيا: جدل النظرية والواقع

هذا الأمر يثير في الواقع السؤال الجوهري في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل أساسي، وهو مسألة إلى أي مدى، أو إلى أي قدر، يمكن إخضاع السلوك الإنساني لقواعد محددة؟ إلى أي مدى يمكن التنبؤ بسلوك الإنسان؟ كل هذا التحليل الكمي الذي نتحدث عنه مبني على الفرضية أن الإنسان يسلك سلوكا رشيدا، فالإنسان دائما يتوخى الرشد في سلوكه. لكن تبين، حتى في بحوث العلوم السلوكية نفسها، وعلم النفس، وعلم النفس الاجتماعي بشكل عام، أن الإنسان لا يتوخى دائما الرشد في سلوكه، بل إنه في كثير من الحالات لا يمكن تبرير السلوك الإنساني بمقاييس الرشد، إذ نجد أن السلوك الإنساني معارض تماما للرشد(٤).

هذا الأمر يصدق في حقل العلاقات الدولية، فإذا أردت أن تتبنى مقاييس الرشد، فهذا يعني أن كل الدول ينبغي أن تحسب تصرفاتها بدقة، وبالتالي لا يمكن أن نقول مثلا إن الدولة «س» تدخل في مواجهة مع الدولة «ص» أو مع أي طرف آخر في العلاقات الدولية، ما لم تكن متأكدة من أن الحاصل النهائي لعمليات الصراع أو عمليات التعاون سيكون لصالحها بشكل أو آخر. إن العلاقات الدولية، إما حالة صراع أو حالة تعاون، وهناك خليط، شيء فيه صراع، والقليل فيه تعاون، ومن ثم نجد التعاون درجات، قد يصل إلى مرحلة التحالف، على سبيل المثال، أو الاندماج، ويمكن أن يكون هناك

(٤) مصطفى عبد الله خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، ١٩٩٦)، ص ٤٥ – ٨٥.

تعاون بسيط، كالمثال الذي تكلمنا فيه على السلوك التصويتي للدول، كالدولة المتضامنة لفظيا مع الفلسطينيين، وتوقع على كل البيانات، ولذلك فإن العلاقات الدولية ليست كلها صراع، وليست كلها تعاون، ولكنها درجات متفاوتة بمكن ترتيبها.

نأتي إلى الصراع كالذي حدث بين حزب الله وإسرائيل. هل يمكن أن نقول إنه احتسبت فيه كل مقاييس الرشد، بالمعنى الذي يمكن التعبير عنها كميا، والذي هو مقاييس الربح والخسارة؟ هل الأرباح أكثر، أو الخسائر أكثر، أو أنها متعادلة، أو غيرها؟ هل الأرباح طويلة المدى أو قصيرة المدى؟ هل الخسائر قصيرة المدى أم طويلة المدى؟ تبدأ بعد ذلك سلسلة طويلة من البدائل التي لها أول وليس لها آخر، وهي تتضمن مئات، إن لم يكن آلاف من القرارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التأثير التي يتخذها صانع القرار.

إن الموقف الواحد في العلاقات الدولية يتضمن عددا قد يكون غير متناه من القرارات، سواء على المدى الزمني أو على مدى النطاق أو على مدى التأثير، ومن ذلك التساؤل حول نطاق القرار، وماذا يشمل؟، هل يشمل البيئة الداخلية كلها، أم يشمل البيئة الخارجية؟، هل يؤثر في الجيران، أم في الأطراف الإقليمية؟، هل يؤثر في النظام الدولي؟، هل يؤثر في أسعار النفط؟، هل يؤثر في حركة الملاحة؟، هذه كلها قرارات(٥). وبالتالي هذا الحدث البسيط الذي نصوره على أنه فقط مجرد فعل على المدى الخاص بعلاقة الصراع والتعاون، هو ليس حدثا منعزلا يمكن أن نعبر عنه كميا فقط بالقرارات أو بالبيانات التي صدرت أو غيرها، ونحصرها ونقول «كفى»، فهذه الجماعة فعلت أكثر، وتلك الجماعة فعلت أقل. إنه يتضمن سلسلة لا متناهية من القرارات؛ الرشد ليس دائما جزءا أساسيا فيه. إن شخصية القائد تؤدي دورا كبيرا، وكذلك طبيعة النظام السياسي تؤدي دورا أكبر، كما أن شكل وطبيعة الطريقة التي تتخذ بها القرارات تؤدي دورا أكثر حساسية وأهمية، وهذه أشياء يمكن قياسها والتعرف إليها.

لكن هناك ما يمكن أن نسميه بـ «التصورات» و«المدركات»، أي تصور «س» لـ «ص»، أو «ألف» لـ «باء»، وإدراكه له ولأهدافه ولاستراتيجيته، وماذا يريد؟ وكيف سيعمل ذلك؟ وإدراك الطرف الآخر له يعني إدراك «ألف» لـ «باء» بهذه الطريقة، و«الباء» لـ «ألف». لذلك، فإن إسرائيل، مثلا، عندما قررت القيام بالعلميات العسكرية في لبنان، كان لذلك علاقة بالتصورات عن حزب الله، وعن المقاومة اللبنانية، وعن المجتمع الدولي وردة فعله، وعن العرب وردة فعلهم، وعن دول الجوار وردة فعلهم، وعن الإعلام العالمي، والضمير الإنساني. هذه كلها حسبتها إسرائيل من دون شك، لأن هذا جزء من

(٥) Margot Light, «Foreign Policy Analysis,» in: Groom and Light, eds., Contemporary International Relations: A Guide to Theory, pp. ٩٣-١٠١.

عملية اتخاذ القرار. والجزء الأساسي منه هو التصور الذهني الذي له علاقة بالحالة النفسية الشعورية واللاشعورية للحكومة الإسرائيلية مجتمعة، ولأطرافها فرادى، ولمؤسساتها المختلفة؛ للجيش من ناحية، ووزارة الخارجية من ناحية أخرى، وكذلك وزارة الدفاع، ورئاسة الأركان، ومن ثم نأتي إلى السلاح الجوي وحده، والقوات البرية وحدها، والكوماندوز وحدهم، والبحرية وحدهم، كل منهم له تصوراته ومدركاته عن العدو من ناحية، وعن مكوناته التي تكلمنا عليها في البيئة من ناحية أخرى، وعما ينبغي القيام به من ناحية ثالثة، وعن الطريقة التي ينبغي أن يقوم بها هذا لتحقيق العمل من ناحية رابعة، وعن دور كل مكون من هذه المكونات التي أسميناها «ألف» أو «باء» أو إسرائيل من ناحية خامسة، وإلى آخر هذه الأسئلة. هذه كلها تتضمن قرارات، وبالتالي نجد أن هناك رؤى وتصورات مختلفة بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وبين وزارة الخارجية ورئيس الوزراء، وبين رئيس الوزراء والكنيست، وبين الكنيست ووسائل الإعلام والصحافة التي هي قائدة الرأي العام. كل هذه عناصر مركبة تدخل في الصورة، وتساهم في هذا القرار. جزء كبير من هذه الأمور لا يمكن التعبير عنها كميا، لكن يمكن تفهمها وتفهم العناصر الداخلة فيها. عندما نعرف الأيديولوجيا الحاكمة للحكومة (إذا كان حزب أيديولوجي هو الذي يحكم)، والعقيدة التي تقف وراء المؤسسة العسكرية، والفكرة السياسية التي وراء الدولة، فهل نحن نتكلم على دولة استيطانية، أو نتكلم على دولة استعمارية، أو نتكلم على دولة دينية، أو نتكلم على نظام عنصري؟

إن إسرائيل نشأت بالاستناد إلى فكرتين أساسيتين: الفكرة الأولى: أن الله سبحانه وتعالى قد وهب الأرض المقدسة لشعبه المختار، وبطبيعة الحال لا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر إثارة واستفزاز للمؤمنين، مثل المسلمين، من قول كهذا. هذا الأمر يستفز المسلمين الذين من المعروف لديهم، مثلا، أن اليهود هم قتلة الأنبياء، ولا يوجد شي اسمه شعب الله المختار، فهذه خرافه، علاوة على أن هذا يعني أن الله أخذ هذه الجماعة فقط، والباقيين تركهم، وهذا لا يليق بالجلالة وبطبيعة الله. هذا هو الافتراض الأول. أما الفكرة الثانية فهي القائمة على فكرة الهولوكوست أو على الإبادة الشاملة التي قامت بها النازية. إن اليهود ظلموا، وتمت تصفيتهم، ولذلك ينبغي تعويضهم عن الأسى والألم اللذين تعرضوا لهما. هاتان هما الفكرتان الأساسيتان اللتان تحكمان العقيدة الإسرائيلية، وبالتالي يمكن أن نتفهم بعض العناصر في صورة القرار الإسرائيلي أو العمل الإسرائيلي فقانون حق العودة في إسرائيل يقول إن أي يهودي، «ولا يهم في أي مكان يقيم»، أتأثر بالهولوكوست أو مذابح النازية أم لم يتأثر بها، مظلوم أو غير مظلوم، من حقه العودة إلى إسرائيل متى وكيفما أراد، وبمجرد أن تطأ قدماه أرض إسرائيل يصبح مواطنا إسرائيليا، ولكن لا يمكن لحق العودة هذا أن يشمل الفلسطينيين الذين نزحوا في عام ١٩٤٨، ولا أبنائهم[٦].

(٦) عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، ٨ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج٥، ص١٥، ٣٠، و ٦٥ – ٨٣.

إذن، هذا جزء من الصورة التي تقف وراء الحدث الذي أسميناه الحرب التي جرت في لبنان أو العملية العسكرية التي جرت في لبنان (يوجد جدل قانوني، وجدل سياسي، حول هل هي حرب أم ليست حربا؟، وكيف تحارب دولة كيانا ليس بدولة؟).

من الأمور التي ينبغي أن نضعها في الاعتبار عند تحليلنا للأحداث الدولية أن هناك حالة سيولة وديناميكية متصلة بالعلاقات الدولية الآن، وبالتالي نحن نتكلم على حرب تجري بين دولة وطرف هو جزء من دولة، ولا يعبر عنها شرعيا. فحزب الله لا يعبر شرعيا عن الدولة اللبنانية، لأنه ليس هو الجيش اللبناني، وليس الشعب اللبناني كله، بل هو قطاع مسلح من الشعب اللبناني لديه رؤية معينة وعقيدة معينة (ولدى البعض هو خارج عن الشرعية اللبنانية ، بطبيعة الحال). إن هذا جزء من الصورة التي نصفها، لأننا عندما نريد تحليل هذا الحدث الذي يتضمن هذه السلسلة الهائلة من القرارات، ينبغي أن نعرف أن هناك أمورا لا يمكن التعبير عنها كميا. إن هذا المركب الذي اسمه «إسرائيل»« فيه خصائص معينة؛ سيكولوجية، وتاريخية، ودينية، وثقافية، وغيرها، لابد من أن نضعها في الاعتبار. في المقابل، يمكن أيضا أن نضع في الاعتبار، هل أن تصويت الدول العربية أو الإسلامية في كل المحافل الدولية، مدينة لإسرائيل، هو المعبر أم لا؟

بالتأكيد هناك سلسلة من القرارات التي تقف وراء قيام أية دولة بأي فعل أو أي سلوك في الساحة الدولية. والسلوك يمكن أن يكون فعلا، وهذا الفعل يمكن أن يكون فعل قوة، وكذلك يمكن أن يكون فعلا في شكل ردة فعل، أو أن يكون تصريحا، أو بيانا، أو حملة في الإذاعة أو في وسائل الإعلام، أو أن يكون، مثلا، شراء أسلحة، أو قطع علاقات دبلوماسية أو إقامة علاقات دبلوماسية، أو طلب سحب سفير أو تقليص مستوى بعثة دبلوماسية أو مقاطعة بشكل أو أخر باستخدام الوسائل الاقتصادية، أو القيام بمناورات، أو بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية، أو القيام بعمليات حربية محدودة، أو الدخول في حرب. وهذا يعني أنه توجد أنواع ومستويات متعددة من السلوك تتوزع على مدى هو واسع بمدى الانقسام الذي تنقسم إليه العلاقات الدولية المعاصرة بين العلاقات التعاونية والعلاقات الصراعية، وهذا امتداد يمكن التعبير عنه على شكل سلوك الدول بشكل مستمر(٧).

سؤالنا هنا هو: هل يعكس هذا السلوك الذي يمكن قياسه والتعبير عنه كميا، فعلا، رؤية الدولة وسياستها؟؛ من الصعب أن نقول ذلك. إنه يمكن أن يشكل قدرا من الصورة، ولكنه لا يعبر عن الصورة بكاملها لسبب يمكن أن نلحظه، وهو أن الدول يمكن أن تسلك سلوكا مغايرا لما تعبر عنه علنيا. هذا قول له صلة ببعض الأقوال الساخرة عن السياسة

(٧) Fred Halliday, Rethinking International Relations (New York: Palgrave, ١٩٩٤), pp. ١-٢١.

والسياسيين التي عرفتها الكلاسيكيات بشكل مبكر، وهو أن الساسة دائما يفعلون ما لا يقولون، ويقولون ما لا يفعلون. وهذا يعني في السياسة أن ليس ما يفعل يقال، ولا كل ما يقال يتم فعله، وهنا يصبح من الصعب الوصول إلى أحكام.

هذا هو المثير في التحليل السياسي أو في تحليل العلاقات الدولية؛ إنك تستمع إلى بيان لرئيس أو بيان لوزارة خارجية أو غيرها، فتقول: هل هذا هو الموقف الحقيقي، أو ليس الموقف الحقيقي؟. الرئيس الأمريكي علق على وقف إطلاق النار، وعلى العملية العسكرية في حرب إسرائيل على لبنان، وأن حزب الله هو الظالم، ولكن هل يعكس ذلك سياسة الولايات المتحدة فعلا؟ من الصعب أن نقرر ذلك تماما، لأن أية سياسة هي عملية معقدة ومركبة تشارك فيها مؤسسات كثيرة. هذا الكلام ينطبق على كل الدول، وليس على الولايات المتحدة فقط.

في كل دولة هناك هياكل ومؤسسات، وهناك أنماط من التفكير، بعضها رسمي وبعضها غير رسمي. لا أحد يستطيع أن يقول إن القبيلة كانت يوما ما مؤسسة رسمية في ليبيا، ومع ذلك نجد أن للقبيلة تأثيرا في العملية السياسية في تاريخ ليبيا السياسي لا يمكن نكرانه وهو مرشح للاستمرار بعد سقوط نظام القذافي، وبالتالي عندما يتعلق الأمر، مثلاً، بسكان المناطق الحدودية بين ليبيا ومصر، أو بين ليبيا وتونس، نجد أن هناك ما يمكن أن نسميه بـ «مساحة ضبابية». تستاء العلاقات الرسمية، مثلا، بين ليبيا وتونس وليبيا ومصر، ولكن يظل هناك قدر على مستوى معقول من التبادل الطبيعي بين سكان المنطقتين الحدوديتين، لماذا؟ لأنهم قبائل واحدة. هذا عنصر مهم، فحساسية منطقة الطوارق والتبو، على سبيل المثال، في ليبيا، كقبائل، تتركز على المنطقة الحدودية، وكذلك بالنسبة إلى دول الجوار. ولا يمكن أيضا أن تتجاهل أن هناك خصوصية في هذه المسألة. كل هذه مساحات لا يمكن أن ينطبق عليها المقياس العام.

نجد في كلمة الرئيس الأمريكي أمام الصحافيين حول لبنان، قبل طرح الأسئلة، أنه كان هناك تركيز كبير، وكانت نقطة الحوار الرئيسية هي أن ما جرى في لبنان يؤكد أن الشرق الأوسط «ظمآن إلى الديمقراطية». هذا الكلام كان واضحا، فماذا يعني هذا الأمر؟

إذا أخذنا هذا الكلام بـ «منتهى المنطقية»، فيعني ذلك أن الولايات المتحدة ستدعم الديمقراطية، ولكن عندما نريد أن نجري تحليلا كيفيا لهذه المسألة، نجد أن الولايات المتحدة لا تعمل أي شي إلا على إعاقة الديمقراطية. فهل الحرب هي وسيلة ديمقراطية لتسوية الصراعات والنزاعات؟ وهل دعم العنف يمكن يؤدي إلى الديمقراطية والسلام؟

منذ أيام «بركليس»أثارت الفلسفة اليونانية القديمة الحديث عن الديمقراطية، وفضائل الديمقراطية. برز ذلك في الحوارات الكثيرة التي قام بها «بركليس» خاصة، وفي الفلسفة اليونانية القديمة عموما، كما بانت في مجموعة الحوارات التي جرت بين الإسبرطيين والآثينيين في صراع الحروب «البيلونوزية»، التي جرت بين هاتين المدينتين العريقتين. كان دائما يجري القول، وهو ما زال جوهر الليبرالية المعاصرة، إن الديمقراطية والنظم الديمقراطية لا تسعى إلى الحروب، ولا تعمل الحروب، ولا تعتدي على أحد، وعندما يكون الأمر للشعوب، تكون هناك ديمقراطية، فالشعوب لا تتحارب، ولا تتقاتل. لكن، عندما نحاكم هذا الخطاب بهذا المنطلق النظري الأيديولوجي الأخلاقي، نجد أنه لا ينطبق عليه تماما، لأن الحرب ليست وسيلة، وفقا لهذا المنطلق لحل الصراعات أو الاختلاف، ولا لحل التناقضات، بل إن الحكمة التاريخية التي قدمتها الإنسانية تؤكد أن السياسة هي المجال الذي يجري فيه حل التناقضات سلميا.

ولأن طبيعة الحياة فيها التنوع والتعدد والاختلاف في المصالح، فإن السياسة هي المجال الذي تحل فيه التناقضات والصراعات سلميا. كما أن المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي لا يلجآن إلى العنف، ولذلك فإن الديمقراطية في منتهاها تسعى حتى إلى إلغاء السلاح وإلغاء الجيوش، وصولا إلى الفوضوية التي تدعو إلى إلغاء أي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي[٨].

ثالثا: تحليل وتفسير العلاقات الدولية

إذن، في هذه الحالة، نحن أمام ما لا يمكن حصره في عنصر واحد من هذه العناصر. إن الأحداث في العلاقات الدولية لا يمكن أن تفسر إلا بالنظر إلى مجموعة من العوامل، أو مجموعة من الخصائص، أو مجموعة من العناصر، هذه العناصر لها صلة بطبيعة حقل العلاقات الدولية نفسها ضمن العلوم الاجتماعية المعاصرة، وهو أكثرها أهمية عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين الجماعات الإنسانية المختلفة. نحن نتحدث عن جماعات إنسانية منتظمة في أشكال مختلفة من التنظيم السياسي؛ دولة جمهورية، إمارة، ملكية، قبيلة، حلف، ولايات متحدة، إمبراطورية. منذ أيام المدينة/ الدولة الصغيرة إلى يومنا هذا، برزت أشكال من القبيلة وغيرها، وأشكال من التنظيم الاجتماعي المختلفة، بما في ذلك نشوء حقل العلاقات بينها، الذي بات الآن يسمى «حقل العلاقات الدولي»، لأننا نتحدث عن الدولة كعنصر أبرز، لأن الدولة أصبحت هي الحقيقة الأكثر وضوحا في النظام العالمي، إن صح التعبير، أو نظام الحياة الكونية منذ اتفاقية «ويستفاليا» في عام ١٦٤٨. ومع أن

(٨) انظر نقاشا ممتعا حول هذه القضايا في: منصور أولسون، السلطة والرخاء: نحو تجاوز الدكتاتوريتين.. الشيوعية والرأسمالية، ترجمة ماجدة بركة (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٥)، وخاصة الفصلين الأول والخامس.

هذا يضع مسألة العولمة والتحولات الكونية في مركز التحليل المعاصر، فإنه يفتح في الوقت ذاته آفاقا جديدة أمام التنظير للمستقبل أيضا[٩].

هذه الأهمية زادت بعد التطورات الأخيرة، فالثورة التكنولوجية مع أنها كانت سببا في بروز السلوكية والتحليل الكمي وغيرها، لكنها قادت إلى تراجعها بشكل أو بآخر، خاصة بعدما أصبحت التقنية متاحة للجميع، وأصبح ما يميز عالم اليوم هو التنافس التكنولوجي والتقني. حتى أن العمليات الاقتصادية، والعمليات السياسية، أصبحت تتضمن قدرا كبيرا من التكنولوجيا،إذ لم يكن بإمكان أية دولة في السابق أن تعرف ما يجري في الدولة الأخرى، إلا إذا تمكنت من الحصول على عملاء أو جواسيس في تلك الدولة. لقد كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لمعرفة ما الذي يحدث في تلك الدولة، على عكس ما يجري الآن من تجسس عبر الأقمار الصناعية، وعن طريق التنصت على المكالمات... إلخ. ورغم ذلك، ما زالت الأساليب الكلاسيكية والتقليدية سارية المفعول ومستمرة، إذ يوجد جواسيس وعملاء، وتدور صراعات بين أجهزة المخابرات، كما يلحق الآن بكل من أجهزة المخابرات في العالم، قسم كبير تابع يتعلق عمله بالأمور التقنية أو التكنولوجية أو الشؤون الفنية، بدءا من التنصت على الناس، وعلى المسؤولين، وعلى السفارات، ووضع أجهزة التنصت في الهاتف، وفي الميكروفون، وفي منفضة السجائر، وفي باقات الورود، إلى التنصت على الفضاء والأثير وغيرها من وسائل تقنية وتكنولوجية، بحيث يغطي التنصت كل مكان.

إن التكنولوجيا تضيف إلى وسائل إنجاز الأشياء وتيسرها، فالصراع بين حزب الله وإسرائيل، مثلا، لو جرى قبل عشرة قرون، لكانت ستتم المبارزة بالسيوف، والاشتباك مباشرة بين القوات، وبالتالي ليس من المتيسر لإسرائيلي أن يلحق الضرر بلبناني من حزب الله، إلا إذا تقابل معه وجها إلى وجه. الآن، يمكن لحزب الله أن يرسل صواريخه من الجنوب لتصب في حيفا، وفي أريحا، وربما في تل أبيب، وتلحق الضرر بإسرائيليين لا علاقة لهم بالحرب بشكل مباشر. الصواريخ بعيدة المدى، الاستراتيجية، والبالستية، تقطع مئات الأميال، وهي تخلف دمارا هائلا، وعلى نطاق واسع بشكل كارثي. وكل هذا يعني أن الدولة تضع المسألة التكنولوجية والتطور التقني في حسبانها.

لقد أصبح العنصر التكنولوجي المتغير حاكما في العلاقات الدولية، وفي تفسير الأحداث، فالثورة التكنولوجية المعاصرة في وسائل الاتصال تمكن العالم كله تقريبا- بشكل مجازي- من أن يستمع إلى الرئيس الأمريكي في مؤتمره الصحفي

(٩) David Held and Anthony McGrew, Globalization/Anti Globalization: Beyond the Great Divide (London: Polity Press, ٢٠٠٧), pp. ١-١٠.

في الوقت نفسه. كما أن الفقير والغني، المتعلم وغير المتعلم؛ الكل تقريبا يمكنه أن يستمع إلى الرئيس الأمريكي في الوقت نفسه. ماذا يعني هذا؟ إن تحليل مضمون الرسالة التي يرسلها الرئيس الأمريكي، ومحتواها، يتأثر حتما بطريقة وصولها إلى الآخرين، وبطريقة عرضها وتقديمها، وبطبيعة الحال طريقة فهمها، إذ إن التقنية والتكنولوجيا تؤدي دورا حاسما في هذا الموضوع. لذلك نتحدث الآن عن السياسة العالمية في شكلها الافتراضي. نظرية المباراة، مثلا، أو نظرية اللعبة (التي هي عبارة عن نماذج افتراضية تخيلية، بعضها قائم على الرياضيات والحواسيب، وبعضها قائم على الشكل التقليدي للألعاب)، وهي إحدى وسائل التحليل في العلاقات الدولية، وفي السياسة بشكل عام، تغيرت بشكل كبير، لماذا؟ لأن وسائل الحصول على المعلومات وتمثل الأشياء، أصبحت افتراضية بشكل أكبر. فباستخدام التقنية يمكن صياغة سيناريوهات افتراضية لا نهاية لها. الاستخدامات القصوى لنظرية الاحتمالات تصور مئات، وربما أكثر من السيناريوهات أو ما يمكن أن نسميه بـ «التصورات المستقبلية»، ويمكن أن تفكك كل سيناريو «مجازيا» إلى مئات الخطوات ومئات المكونات، ماذا يعني هذا؟ يعني مئات القرارات أيضا، ويعني مئات البدائل، ويعني ماذا؟ يعني قدرا لا متناهيا من الفاعلين(١٠).

نظرية المباراة لابد من أن تضع اعتبارا للجندي الذي يقاتل في الميدان، ولقائد المفرزة، ولقائد السرية، ولقائد الكتيبة؛ لكل هذه المستويات. عندما تريد تحليل هذا القرار بشكله الافتراضي أو تريد تخيل حالة افتراضية، فإن أمامك خيارات لا متناهية. إن في هذا توسيعا لدائرة التنبؤ بشكل كبير، إذ إن حقل العلاقات الدولية يتأثر بهذه التطورات بشكل كبير، ليشمل كل المبادلات الإنسانية التي تجري في الكون. في السابق، كانت السياسة بين الدولة والدولة، إما قرار أو بيان أو حرب، لكن الآن حركة المواطن «الفرد» من دولة إلى دولة تشكل اهتماما لصانع القرار، من هجرة الفرد الواحد إلى الهجرة الواسعة النطاق. هذا التطور لابد من أن نضعه في الاعتبار عندما نحلل(١١).

ماذا يعني هذا؟ إننا الآن أمام عدد كبير من الأسئلة، أو عدد كبير من القضايا التي لابد من أن نضعها في الاعتبار. أول هذه القضايا أو المسائل أن وحدة التحليل أو مستوى التحليل تغير. في السابق كنا نهتم بالدولة فقط، لكننا الآن أصبحنا نهتم بالدولة، وبالمنظمات غير الحكومية، وبالشركات الكبرى والعابرة للجنسية، وبالمؤسسات الدولية، وبالقبائل والأفراد،

(١٠) Paul R. Viotti and Mark V. Kaupp, International Relations Theory, ٣rd ed. (London: Longman Publishers, ١٩٩٩), pp. ١٦٤-١٦٥.

(١١) Steven J. Zinnes, «Game Theory in Practice,» in: Frank P. Harvey and Michael Brecher, eds., Evaluating Methodology in International Studies (Ann Arbor, MI: Michigan University Press, ٢٠٠٢), pp. ٨١-٩٢.

إحدى الظواهر الجديدة، بروز الإثنيات المعاصرة، أو الجماعات العرقية والإثنية والقومية الصغيرة في كل الدول، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وانهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية. قبلها كان الحديث عن القومية، المبنية على افتراض أساسي، وهي أن الناس الذين ينتمون إلى لغة واحدة، وتاريخ مشترك، وأرض واحدة، لابد من أن تكون لهم دولة واحدة. أين ذهب هذا؟ لقد ضربت به التحولات الحديثة عرض الحائط. لقد برزت تنوعات لا متناهية ومستويات لا متناهية من الهوية. هذا يحدث على مستوى كوني، وبالتالي لابد من أن نضعه في الاعتبار، ولابد من أن ننظر إلى الديناميات والتحولات التي تجري داخل الدولة، فهناك ديناميات تعمل، غير الديناميات المعروفة. كما أن مدخل الاقتصاد السياسي يؤدي دورا، فإلى أي مدى، مثلا، تسمح أو تقبل شركات النفط بأن تصبح منطقة الخليج والشرق الأوسط كلها منطقة حرب؟ هذا موضوع يحتاج إلى جدل، وهو عنصر أساسي في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية. إن القوة التي تقف وراء البنتاغون أو وزارة الدفاع، والشركات المنتجة للسلاح، والمنتجة للطيران، وغيرها، هذه أيضا رؤيتها للمسائل مهمة، ثم إن للتكوينات الإثنية والعرقية المختلفة في الولايات المتحدة علاقة بهذا الأمر، كما أن هناك نشاطات لما يسمى بالسماسرة أو اللوبيات المعروفة التي تشترك في هذا الدور أيضا.

إذن، نحن أمام تحول، ولم نعد معنيين بالدولة فقط، بل نحن معنيون بمستويات مختلفة من التحليل، وفي داخل الدولة نبدأ نبحث عن مكونات الصورة. لا نقول أمريكا فقط، فهذا يمكن أن يقود إلى نتائج خاطئة. ويمكن أن يصدق هذا الأمر على الدول الصغيرة، وللدول الصغيرة في النظام الدولي دائما خصائصها المميزة، لماذا؟ لأن القرارات فيها تتخذ على نطاق أضيق وأقل تعقيدا، خاصة إذا كانت تحكمها أقليات سياسية أو عائلات، مثلا. إن الجانب الآخر في مستويات التحليل هو العناصر غير الرسمية، إذ إن تأثير شركة من الشركات يفوق تأثير دول عديدة. فشركة مايكروسوفت، على سبيل المثال، قد يتجاوز تأثيرها كثيرا عددا لا بأس به من الدول، فميزانيتها بالتريليونات من الدولارات، وتأثيرها بالفعل في ما يجري في الأرضية التي يقف عليها الكون. هذا العالم المعاصر يقف على أرضية جزء كبير منها له علاقة بالتكنولوجيا، وهذه تتحكم فيها مايكروسوفت، بحيث تستطيع أن تجعلها تتمايل هكذا أو هكذا. لذلك يمكن أن تتحدث عن فيروس من فيروسات الكمبيوتر التي تستهدف برنامج النوافذ الذي تصنعه مايكروسوفت، ويمكن أن يحدث تأثيرا دماريا أو كارثيا في الاقتصاد الكوني أكثر مما يحدثه أي شيء آخر، خاصة لو لم يتم تقديم حل له.

لقد بدا الفرد عنصرا حاسما. هذه المسألة بدت أكثر وضوحا بعد التحولات التي حدثت في أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفياتي، وما سمي بـ «انتصار اللبرالية المعاصرة»، ونهاية التاريخ، وانتصار الإنسان الأوروبي، والنموذج الغربي. بدأنا

نشهد تأثيرا للأفراد، وهذا نجد له انعكاسا في فكرة «رامبو وسوبرمان» الموجودة في السينما الأمريكية التي لها علاقة بما يمكن وصفه بأنه تغير في فكرة المركز والأطراف في النظام الدولي(١٢). ربما الأكثر جدارة بالملاحظة هو أن فردا واحدا يخرج من طالبان أو يخرج من السعودية اسمه الشيخ «أسامة بن لادن» ليصبح أهم شخصية في العالم. هذه مسألة غير عادية، إلى درجة أن أقوى دولة في العالم، وهي الدولة الممسكة بمفاتيح الهيمنة من دون منازع حتى هذه اللحظة (الولايات المتحدة) كان هدفها الأساسي القبض على «بن لادن»، وعندما تم تنفيذ عملية قتل بن لادن بغارة من الجو، خصصت القيادة السياسية الأمريكية وقتا للإعلان والاحتفال بالحدث المصنوع على هيئة انتصار حاسم.

هذا التحول غير عادي. الذي تراه في الشارع أو في الجامع، الملتحي الذي يرتدي سروالا قصيرا، أو الذي كسر رباعيته، أو الذي يربط يديه بطريقة ما عندما يريد الصلاة، هل هذا يمكن أن يصبح بن لادن في يوم من الأيام؟!. الفرد أصبح مهما، فالأحداث التي حصلت في مطار «هيثرو» في لندن، وسفر أناس يحملون سوائل في قنان، ولديهم استعداد لأن يدمروا بها طائرات، هو تأكيد على هذا المستوى الخطير من التطور. إن هذا الأمر يفسر إلى أي مدى أصبح هناك تركيز على دور الفرد؟ لقد أصبح الفرد بحكم التحول مثار اهتمام الدول، ولذلك تبرز أمامنا مركزية الثقافة ودور الفرد في العلاقات الدولية، ولهذا يجري التركيز على الديمقراطية والثقافة والتعليم والدين والهوية ودور الفرد، ذلك لا يعني أن الدولة تم تجاهلها، مع أن هناك حديثا عن العولمة وتراجع الدولة، وأن الدولة أصبحت غير مهمة. لكن ما جرى بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ جعل الدولة تعود مرة أخرى إلى الصدارة.

«بريجنسكي» في كتابة أقواس الهيمنة، يعود إلى أفكار الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالاستراتيجيا والقرارات الحاسمة. لقد حدث في فكرة المركز والأطراف خلخلة كبيرة، وبالتالي يمكن أن يصبح ما يجري في أفعانستان، وما تقوم به طالبان (وهي لا دولة، ولا قوة عظمى، ولا شيء، بل هم مجرد جماعة) في لحظة ما قلب العالم، وأصبح مركزا للأحداث. لم تكن أفغانستان فقط في التخوم أو في الأطراف، بل ربما لم يكن يعرفها أحد. النفط، والإسلام الأصولي، وما يسمى بـ «الإرهاب الإسلامي»، أو الفاشية الإسلامية، كما أسماها بوش الابن أخيرا، أظهرت أهمية ما يسمى بمر «آسيا الوسطى والقوقاز». مرة أخرى، هناك عودة إلى الجغرافيا السياسية، الذي لها علاقة بالنفط، ولها علاقة بمفاصل «أقواس الهيمنة» التي يتكلم عليها بريجنسكي،

(١٢) Viotti and Kaupp, Ibid., pp. ١٣-٢١.

فالولايات المتحدة تريد أن تكون دائما على مقربة من الأحداث، وتشاهد ما يجري في الصين، وكذلك تشاهد ما يجري في شبه القارة الهندية، وتريد أن تعرف ماذا يحدث في الجمهوريات الإسلامية، وتريد أن تلاحظ روسيا(١٣).

في الثمانينات، كنا نتحدث عن القوى العظمى قيد التشكل، أو القوى الكونية الصاعدة(الصين واليابان وأوروبا). أما الآن، فالصين هي أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وأكثر اقتصاد ينمو، ففي كل عام تقريبا تخلق مليون فرصة عمل، وترفع دخل ملون مواطن في كل شهر. هذه منجزات بأرقام فلكية، فحركة السيولة والحراك العالمي تساهم فيها التكنولوجيا وتساهم فيها الهويات، وانهيار القوة التي كانت منافسة.

رابعا: العولمة وأسئلة الواقع المتحول

في تحليل الأحداث الدولية ينبغي أن نضع في اعتبارنا عددا من الأسئلة(١٤). وهذه يمكن إيرادها بحسب الأهمية:

السؤال الأول، حول الدولة أو الأمة والعالم: مما يتكون العالم؟ يتكون من أمم وجماعات ودول، ماذا يعني لك الغريب؟ ماذا يعني لك العالم الآخر؟ كيف تصوغ علاقتك معه؟ هل نحن نتكلم عن دول، أو أن هذه الدول ظاهرة مؤقتة وستنتهي؟ أم نتكلم عن حضارات وثقافات، بلغة صموئيل هانتنغتون التي لابد من أن تتصادم؟،أو نتكلم على أمة وحضارة وثقافة ينبغي أن تقود العالم؟. لذلك نتحدث عن رؤية للمستقبل، لمستقبل العالم، كيف ينبغي أن يتشكل العالم. بعضهم قال ينبغي للعالم أن يكون شيوعيا، وبعضهم قال ينبغي للعالم أن يكون ليبراليا حرا فيه اقتصاد السوق والديمقراطية النيابية، وبعضهم قال إن العالم ينبغي أن يكون إسلاميا أو مسيحيا. إذن، هناك تصورات مختلفة وعناصر متعددة تدخل في صورة تحليل الأحداث الدولية في هذه العلاقة بين هذين المفهومين، وما ينبغي أن يكون عليه العالم أو ما ينبغي أن يكون عليه الكون.

السؤال الثاني، هو المتعلق بالحرب والسلام، وهذا من أقدم الأسئلة التي طرحها الإنسان على نفسه. لماذا ينشأ الصراع؟ كيف يمكن الحيلولة دون وقوعه؟ لماذا تنشأ الحرب؟ ما هي الشروط الضامنة لوجود السلام؟ عندما يتعلق الأمر بحقل العلاقات الدولية، كحقل دراسي، كان هذا السؤال الأهم. منذ نشأة الحقل في مطلع القرن العشرين إلى نشوء أول قسم لدراسة العلاقات الدولية في إحدى جامعات بريطانيا في عام ١٩١٨، كان سؤالنا الرئيسي هو الحرب والسلام. طبعا، هذا كان متأثرا بظروف الحرب العالمية الأولى، ثم تأثر في ما بعد بالحرب العالمية الثانية، والكوارث والضحايا، وغيرها. لذلك كان عنصرا أساسيا من الرؤى التحليلية متمركزا حول هذه المسألة؛ فكرة الصراع. لماذا ينشأ الصراع؟. العناصر التاريخية، والعناصر الثقافية، والسيكولوجية، والنفسية، ودور القيادة، والصراع على الموارد، والصراع على الهيمنة؛ كلها مفاتيح مفاهيمية لتفسير فكرة الحرب والسلام. كيف ينشأ السلام؟ سيادة

(١٣) روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة زهير السمهوري (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥)، ص ٣١- ٦٠.

(١٤) هذه الأسئلة وغيرها تثار في معرض دراسة العلاقات الدولية في عصر العولمة. انظر مثلا: Viotti and Kaupp, Ibid.

الدين، وسيادة الأخلاق، والقانون الدولي؛ كلها أسئلة مختلفة، لكن السؤال الأهم المرتبط بهذا الأمر هو سؤال القوة والضعف؛ من هو القوي؟ ومن هو الضعيف؟ نقول إن أمريكا هي القوية، إذن من هو الضعيف؟ بن لادن؛ لكنه أصاب الولايات المتحدة في صميم كرامتها وجرحها جرحا ستظل علاماته بارزة على مدى الزمن!.

أيهما الأقوى، إسرائيل أم حزب الله؟ هذه حسمت بالنتائج، لأن إسرائيل اضطرت إلى الموافقة على وقف إطلاق النار، وطبيعي أنه يوجد قدر من التحيز، وهذا لابد من ملاحظته، لكن أيضا الموضوعية تقول إنه إذا نظرنا إلى النتائج، فإن حزب الله تمتع بقوة كافية – ونحاول أن نصيغها بشكل موضوعي – تمتع بقدر كاف من القوة جعل إسرائيل تقبل، إن لم تطالب بوقف لإطلاق النار. هذا بيان موضوعي، لكن بمقاييس القوة عندما نأتي إلى التحليل الكمي مرة أخرى، كم لديه دبابات؟، كم لديه طائرات؟، كم لديه صواريخ؟، كم لديه جيش؟، كم لديه مال؟، كم لديه سكان؟، كم لديه أرض؟، لا يوجد مجال للمقارنة بين قوة إسرائيل وضعف حزب الله!، هذا كميا. لكن حزب الله هو القوة المسلحة الوحيدة التي استطاعت أن تندمج مع القوات الإسرائيلية في حرب دامت ٣٣ يوما منذ نشأة إسرائيل في عام ١٩٤٨، هذا بيان لا يوجد مجال لمناقضته.

من الناحية الكمية، يمكن أن نصنف الدول بحسب القوة، أي عناصر القوة المختلفة، وكم لديها دبابات؟، أما من حيث ناتجها القومي، ومواردها، وعدد السكان، فقد يكون عنصر قوة، أو عنصر ضعف. فليبيا، مثلا، عدد سكانها البسيط يمثل نقطة ضعف، لأن هناك حالة انكشاف من ناحية الجغرافية الاستراتيجية أو الجغرافية السياسية، إذ إن مساحة قدرها ٢ مليون كيلومتر مربع، وستة ملايين من السكان، متمركزين في مساحة لا تتجاوز ٥ بالمئة من الأراضي، رغم أنه لا يعني حالة انكشاف كبيرة، إلا أنه كان مبررا، وسيظل مبررا لليبيا أن تنفق أموالا، مثلا، على شبكة دفاع صاروخي، وعلى أسطول طيران، وأن تفرض الخدمة العسكرية الإلزامية، وأن تستقدم عمالة أجنبية، مثلما كان وسيظل مبررا لها أن تدخل في تحالفات تؤمن جوارها الجغرافي بسياسة خارجية نشطة وفعالة.

إذا نحن استخدمنا هذه المعايير الكمية والتقليدية، يمكن أن نصنف الدول بهذا الشكل. ولابد من القول إن هناك مؤسسات مختصة تصدر مطبوعات عما يعرف بميزان القوة والميزان الاستراتيجي والميزان العسكري، مثل معهد الدراسات الاستراتيجية في استوكهولم، الذي يصدر كتابا يقارن القوة بين الدول العربي وإسرائيل. طبعا، هذه مبنية على خرافة أن الدول العربية كلها مع بعضها البعض ضد إسرائيل، ولكن من الناحية العملية كل الدول العربية هزمت في الحروب مع إسرائيل، إذ إن فكرة القوة والضعف فكرة ديناميكية، وهي الأخرى متغيرة تماما.

السؤال الثالث، هو المتعلق بسياسة دولية أم بمجتمع دولي؟ هل نتكلم على سياسة دولية أم نتكلم على مجتمع دولي؟، فالقول بالمجتمع يلغي فكرة السياسة!. إذن، هناك حاجة إلى التفكير في ما هو سياسي، وفي ما هو غير سياسي. حتى وقت قريب

كان التفكير في فصل السياسي سهلا؛ فالسياسي هو ما يجري بين الدول، وما عداه لا علاقة لنا به. وقد جاءت عناصر صاعدة أخرى في الصورة لتعمل أشياء ليست بسياسة، ولكنها تؤثر في الأطراف تأثيرا كبيرا، مثل حزب الله، وليس حزب الله فقط، بل الشركات، وحركات التحرر في الستينات والسبعينات، والتنظيمات الإرهابية، والشركات الاحتكارية. هل هناك فعلا مجتمع دولي؟ لنسأل أنفسنا، المجتمع لديه قيم، ولديه معايير للسلوك تحدد ما هو الصح والخطأ، والحلال والحرام... إلخ، ولديه ضوابط، والعلاقات فيه هي على أساس اجتماعي بالدرجة الأولى. هل هناك مجتمع دولي بهذا المعنى؟، هل هناك أخلاق عالمية؟، هل هناك قيم عالمية يمكن الاحتكام إليها؟، سؤال لابد من أن نضعه في اعتبارنا. عندما نحلل الأحداث الدولية نهتم بالدرجة الأولى بالسلوك السياسي، ولكن نهتم أيضا بكل ما عداه مما يمكن أن يكون له تأثير في السياسة، وفي العلاقات. لذلك، كانت مباراة «البينغ بونغ» التي جرت بين الصينيين والأمريكيين في السبعينيات، وعرفت بعدها بدبلوماسية «البينغ بونغ»، هي التي قادت الرئيس الأمريكي نيكسون إلى زيارة بكين، وحدوث الانفراج الهائل في العلاقات الصينية – الأمريكية. هل يمكن أن نفصل مباريات الكرة والألعاب الأولمبية أو غيرها، عن السياسة، مع أنها نشاط في المجتمع الدولي؟

عندما نتكلم على المجتمع، نتكلم على الثقافة، ونتكلم على القيم ومعايير السلوك. «الإرهاب» أو استخدام العنف في ثقافتنا هو غير الإرهاب في الثقافة الأنغوساكسونية مثلا. نحن نقول إن هذا مقاتل من أجل الحرية، والذي يدافع عن حقه ليس بإرهابي، والذي ينشر الدين ويجاهد ليس بإرهابي. لكن يوجد أشياء أخرى أهم، وهي: كيف يمكن للسلوك أن يكون مقبولاً، وأن لا يكون مقبولاً؟ هنا كل مجتمع لديه منظومة قيم، لكن السياسة، ولأن هناك تراتيبات الهيمنة التي تفرض مرجعية واحدة، فأنت تقول«لا»، وهذا كله في إطار الصراع على ما هي ثقافة المجتمع الدولي؟ هل هي ثقافتهم أم ثقافتنا نحن، وهذا محور تركيز هانتنغتون في صدام الحضارات أو صراع الثقافات. إن المسألة ذات علاقة بالتشكل والتكوين، كيف يتم تشكيل سلوك الفرد؟ على ماذا يبنى؟ كيف للفرد أن يصبح فاعلا أو مشاركا سياسيا؟، ولذلك يتم التركيز على التعليم بشكل أساسي. لم يكن التعليم سابقا جزءا أساسيا من الصورة اللازمة للمادة لتحليل الأحداث الدولية، لكنه أصبح الآن مهما جدا، والسياسة التعليمية أصبحت مهمة. وهناك سياسة أخرى أصبحت مهمة، هي كيفية إدارة الدولة لنظام التعاقدات العامة، والتعاقد حول إقامة المشاريع، ولمن تعطي الدولة مشاريعها؟ أتعطيها للشركات الوطنية، وتقول ممنوع على الشركات الأجنبية؟، لا ... هذا أصبح غير مقبول الآن، إذا أردت أن تكون عضوا في المجموعة الدولية، وتريد أن تمارس عملا أو تنشر إعلانا عن عطاء أو مناقصة، فلابد من أن يكون هذا متاحا للجميع على قدم المساواة. فهذه هي قواعد حرية التجارة، وهذه هي قوانين منظمة التجارة العالمية، وهذه هي شروط البنك الدولي... إلخ، إذ إن هذا الأمر ينظر إليه على أنه أهم العوامل المعززة لـ «السلام» في العالم.

السؤال الرابع، هو سؤال الرفاه والفقر أو الغنى والفقر، فأي انقسام في أي مجتمع بين الأغنياء والفقراء هو سبب للصراع، فكلما اتسعت الفجرة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، زادت أسباب الصراع ومظاهره. في عالم اليوم، الانقسام ليس

فقط على هذين المحورين، ولكن تضاف مكونات أخرى إلى كرة الثلج، كما يقال، كان أساسها الغنى والفقر، ومن ثم كلما تتدحرج تجمع الثلج وتكبر. إنك تجد أن الفقراء هم الذين يعيشون في جنوب الكرة الأرضية، مثلا، والأغنياء هم الذين يعيشون في شمالها؛ كما تجد أن الفقراء هم شعوب العالم النامي، والأغنياء هم الذين يعيشون في شمالها؛ كما تجد أن الفقراء هم شعوب العالم النامي، والأغنياء هم الدول المصنعة؛ وتجد الفقراء هم المنتجون للمواد الخام، والمستهلكون للسلع المصنعة، بينما الأغنياء هم المنتجون للسلع المصنعة، والمستهلكون للمواد الخام؛ فضلا عن أنك تجد الأغنياء هو المسيحيون، وهم القوة التي كانت استعمارية، بينما تجد الفقراء هم المستعمرون، وهم المسلمون، وبالتالي فإن حجم الانقسامات والموضوعات التي يجري عليها الانقسام تتسع تماما. وعندما تربط ذلك بمسألة القوة والضعف، وبسؤال القوة والضعف والأغنياء الضعفاء، ويربط بسؤال الحرب والسلام، تبدأ الانقسامات تختلف وتتوسع، فالانقسام الدولي لم يعد فقط حول الغنى والفقر، وهذا الأمر له علاقة بالجدل حول التنمية، بشكل عام، الذي حدث في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. فهل طريق الاشتراكية هو الذي يوصل إلى التنمية والتقدم والرفاه أن طريق الرأسمالية؟ المسألة لا علاقة لها، لا بالشيوعية أو الرأسمالية أو اقتصاد السوق، بل يوجد كم مختلف من العناصر يدخل في هذه الصورة التي نشاهدها.

عندما نأتي إلى التفكير في الإرهاب كظاهرة عالمية ودولية، يجب أن نفكر في صلته بالغنى والفقر، وهو المتعلق بالحرية والقهر، إن صح التعبير، فكل المسألة متعلقة بسؤال الحرية، أي إلى أي مدى يمكن للفاعل في السياسة الدولية أو في العلاقات الدولية أن يكون حرا؟ وما هي درجة الحرية التي يمكن أن يتمتع بها؟ وما هي المحددات التي تحكم درجة هذه الحرية؟

يمكن للنظام الدولي أن يأخذ أشكالا مختلفة، منها الشكل الهرمي، على سبيل المثال، فعندما تكون هناك قوة في أعلى الهرم، هل هناك مجال للحرية؟ بالطبع لا. لذلك، هناك الكثير من الجدل الآن حول النظام الدولي المعاصر(نظام القطبية الواحدة)، حيث لا مجال فيه للحرية. إنه نظام دكتاتوري، ونظام قامع. إن جزءا كبيرا مما يجري من أحداث دولية لابد من أن نأخذها في عين الاعتبار: خذ نظام القطبية الثنائية؛ ماذا كان العالم؟ كيف تتصور شكل نظام القطبية الثنائية؟ تستطيع القول إن أمامك صندوقا فيه قوة هنا وقوة هناك. ما الذي كان يحدث؟ عرفنا ما سمي بظاهرة الاستقطاب الدولي، هذا مغناطيس، وهذا مغناطيس، وكل يجمع برادة الحديد، مثلا. تمثل ظاهرة الاستقطاب القطب المعناطيسي الذي يستقطب برادة الحديد، فالاتحاد السوفياتي حوله كتلة، والولايات المتحدة حولها كتله. هنا كان يوجد هامش من الحرية؟ لذلك وجدت جماعة عملت طرقا في الوسط. ماذا أسموهم؟ عدم الانحياز!، قالوا: نحن لا دخل لنا بهذا، ولا بهذا، نحن الدول غير المنحازة، ولا علاقة لنا لا بالاتحاد السوفياتي ولا بغيره. مع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستراتيجية، لم يكن هناك قدر من الحرية. لكن يمكن أن نتصور عالما فيه أقطاب متعددة، ولا يوجد قطب يسيطر على شيء. وهنا سيكون هناك أكبر هامش للحرية. مثلا تجد قطبا اقتصاديا في موضوع، يسيطر على الفحم، مثلا، وآخر يسيطر على الإعلام، وآخر يسيطر على الصواريخ الباليستية، وآخر لديه دبابات. إذن يوجد تشرذم للقوة. فماذا يكون؟ أنماط التأثير تكون غير مرتبة، وهذا يمكن أن نسميه نظام الحرية الكاملة، أو نظام الفوضى، إن صح التعبير. هناك الآن قول إن النظام الكوني يتشكل في

اتجاه تعدد الأقطاب؛ ألمانيا، وأوروبا، والصين، واليابان، وربما قوة إسلامية. توجد فرص كثيرة لتشكل قوى كبيرة، لذلك ماذا سيحدث في المستقبل؟، وكيف ستصبح العلاقة بين الطرف المهيمن الآن، وهذه الأطراف. الطرف المهيمن يسعى إلى إخضاع وخضوع الأطراف الأخرى، والأطراف الأخرى تحاول الخروج من تحت عباءة الطرف المسيطر، وتقيم مراكز هيمنة أو مراكز تأثير جديدة.

هذا الأمر مرتبط أيضا بسؤال حول ما يمكن وصفه بالتصورات والأوهام. «من نحن؟» هو السؤال المتعلق بالهوية الأمريكية، وما هي العناصر التي تشكل الثقافة والمجتمع والأمة الأمريكية؟، وما الذي يجعل أمريكا منفردة ومتفردة ومتميزة؟، وما الذي يهددها من قوى ديناميكية تؤثر في المجتمع، مثل تزايد أعداد المهاجرين؟

هناك تحديات للهوية الأمريكية، وهي لها علاقة بوضع الولايات المتحدة في الكون، وكيف يمكن أن تتصرف في سياستها الخارجية، بدءا من القرارات المتعلقة بالهجرة، والأعداد، والحصص، والدين، والثقافة، واللغة، إلى التعليم، وكيف يجري، ووسائل الإعلام، وكيف تجري الانتخابات، وكيف تؤسس الحقوق، إلى العلاقة بالعالم الخارجي نفسه. إذن، هذه المسألة لها علاقة بتصور «من نحن؟»، وما هو دورنا في العالم؟ وما هي وظيفتنا؟ كيف ننظر إلى الآخرين، وصلتنا بهم؟ جزء من هذا الجدل له علاقة بالمحافظين الجدد، ولكن جزءا آخر له علاقة أيضا بالمسيحية البروتستانتية الموجودة في الولايات المتحدة(١٥).

بدأت الهويات التي يتكلمون عليها ويشجعونها في العالم الآخر تظهر وتبرز، وستهدد اللحمة والتماسك، وبالتالي حتى الأمريكي يصبح ليس هو الأمريكي. إن الأمريكي في السابق كان هو الأبيض الأنغلوساكسوني البروتستانتي، ويسمونه «واسب» (W.A.S.P.) أو (White Anglo Saxon Protestant). هكذا كان تعريف الأمريكي في السابق. وهذا لم يعد صالحا، فهو ليس بأبيض، ولا هو أنغلوساكسوني، ولا هو بروتستانتي، بل تجده كاثوليكيا، وتجده ملونا، وتجده لا يتكلم الإنكليزية، أو عربيا مسلما، أي ملونا. وهذا الأمر يصب في قلب النسيج الاجتماعي الأمريكي، فأمريكا عندما تريد أن تعمل سياسة خارجية تجاه الآخرين لابد من أن تلاحظ مكوناتها الداخلية، وبالتالي فإن هذا الأمر مهم بهذا المعنى. وهناك التصور عن الآخرين أيضا: عن المسلمين من هم؟ وعن الأوروبيين من هم؟، وعن الصينيين من هم؟.

لكن مازالت هناك انطباعات متوارثة في كل الثقافات عن الشعوب الأخرى، وهي تؤدي دورا حاسما في تكوين البيئة التي يصدر فيها القرار.

السؤال الخامس، وهو ما نسميه بسؤال«الثورة والاستقرار»، فهناك عنصر أساسي في النظام الكوني، أو النظام العالمي، أو النظام الدولي، وهو التفاعل وتبادل الكرة بين الثورة والاستقرار. طبعا الثورة بمعناها العملي الفعلي هي الأحداث وماذا يحدث؟،

(١٥) انظر مثلا: صامويل هنتغتون، أمريكا: الأنا والآخر ... من نحن؟، ترجمة عثماني المثلوثي؛ مراجعة وتقديم يوسف الصواني (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦)، ص١٣ – ٣٠.

وبمعناها النظري هي الأفكار والنظريات التي تدعو إلى الثورة والتغيير. إنها التصورات لما ينبغي أن يكون عليه العالم. هذه كلها لها علاقة بالثورة والاستقرار في التصورات. وهناك في العمل، دائما، صراع قوي، أو لنقل«جدل» بين الثورة والاستقرار، أي أن هناك قوة تدفع إلى الاستقرار: القانون الدولي، والحكومة العالمية، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والفصل السابع، وضبط السلوك الدولي، وبين من يقول لك: دع الأمور تتطور بشكل طبيعي. عندما نرجع إلى الأسئلة الأخرى المتعلقة بالرفاه والغنى، والفقر والغنى، والمجتمع الدولي، والسياسة الدولية، والانقسامات التي تحدثنا عنها، نجد أن هذه مرتبطة بها أيضا. الفقراء دائما ناقمون، والمستعمرون دائما ناقمون، والثقافات المضطهدة دائما ناقمة، وهكذا. إذن، هذا عنصر لابد من أن نضعه في اعتبارنا، فدائما هناك عنصر من الثورة والاستقرار في تفاعل مهم في تحليل الأحداث الدولية.

لا شك في أن التطورات التي شهدتها منطقتنا العربية منذ اندلاع ما صار يعرف بالربيع العربي، ذات صلة وثيقة بسؤال الاستقرار والثورة. حقا، لقد سعت النظم التسلطية العربية خلال الخمسين عاما الماضية إلى الحيلولة دون التغيير، وخاصة التغيير من أسفل. لذلك باشرت تلك النظم سياسات لم تنته فقط إلى عزلها التام عن المواطنين أو بيئتها المحلية، بل اشتغلت بشكل أدى إلى التآكل المتواصل لشرعيتها التي لم تستطع الصمود أمام أولى رياح التغيير. بالتأكيد، حرصت تلك النظم على الارتباط بالغرب، والعمل بكل حرص على الحفاظ على مصالحه في المنطقة بشكل مباشر و غير مباشر، لكن ذلك لم يكن ليحول دون حدوث التحول الطبيعي من ناحية أخرى. التحول طال أيضا السياسات الخاصة بالقوى الكبرى، واتجه نحو منطقتنا العربية، ليجد متسلطو الوطن العربي أنفسهم أمام قدرا بدا محتوما. لا شك في أن هذا الأمر ، وفي الوقت الذي يتصل بسؤال الثورة والاستقرار كواحد من أهم أسئلة الحقل، يتصل أيضا بالعولمة وسؤال الاستقلال أو الحرية.

السؤال السادس، يتعلق بالعولمة وسؤال الاستقلال أو الحرية، فتاريخيا، لم يكن خيار الاستقلال التام ممكنا حقا. ومع ذلك، فإن العولمة تطرح أسئلة كبرى حول ما إذا كان من الأفضل للدول النامية أن تحافظ على استقلالها، وتبقي الغرب بعيدا عنها. إن لذلك علاقة بحساب الأرباح والخسائر المرتبطة بالعولمة، فهل هي مفيدة أو ضارة؟، وخاصة أن الغرب، اعتبارا من القرن السادس عشر، تمكن بفعل قواه وموارده من ضم باقي العالم في نظام «عالمي» وحيد. ومع ذلك فقد كان مألوفا من عام ١٩٤٥ أن يتم طرح خيار الاستقلال أو عدم الانحياز، ورفض التبعية والرأسمالية، والقيام بالتنمية من خلال الاشتراكية. وما بين الأربعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عندما كانت هذه الأفكار سائدة، فإن الخيار الاشتراكي بدا ممكنا ومرغوبا فيه. ولكن مع التسعينيات بدا واضحا أن هذا قد لا يعدو كونه سرابا، فالسوق العالمي يقرر أسبقية الاقتصاد على السياسة، ولا شك في أن لذلك آثاره في الدولة والحكم وطريقته ودور المواطن.

إذا كان هناك سبق للاقتصاد على السياسة، فإن ذلك يبدو أكثر وضوحا في السياسة الأيديولوجية الطابع. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني اختفاء الدولة، ولا الهوية أو الثقافة أو القومية الاقتصادية، أو السياسة الوطنية. إن هذه، رغم ضآلة دور الحدود في التجارة، ما تزال، وستظل، تؤدي دورا، وتعبر عن كم من الطموحات والآمال. إن السياسة في كل بلد ستتشكل وفقاً لتاريخها، وثقافتها، وتعريفها للمصلحة الوطنية... هذا الأمر ليس نهاية للدولة الوطنية، ولا للحكومة. فإذا كانت هناك حركة للمال والسلع، فالبشر ما يزالون غير متحركين، بل ثابتين وخاضعين للعاصمة الوطنية أكثر من خضوعهم للعالم الخارجي الذي لا يمكن النفاذ إليه بسهولة، على أية حال.

إن هذا يجعل الحكومة أو النظام السياسي أمام مهمة وتحد كبير، إنه التحدي المتعلق بإيجاد أفضل السبل لتقليل تدخل الحكومة في بعض المجالات، وإعادة تركيز هذا التدخل في مجالات أخرى في الوقت ذاته الذي تحوز فيه الحكومة على الرضا الشعبي. إنه تحد للخيال، يتطلب استيعاب حقيقة كون العالم يمر بتحولات أساسية، وفي الوقت ذاته القيام بمهمة ترجمة هذه التحولات لسياسات تتفق مع الثقافة والتاريخ والهوية الوطنية.

هناك أيضا تطورات على مستوى القانون الدولي لابد من مراعاتها. ومن هذه التطورات ما يطال محتوى القانون الدولي ودوره وموقع الدولة، والسيادة، والشرعية. إن ذلك يتم التعبير عنه من خلال ما يلي:

إن القانون الدولي الآن يضع الأفراد والحكومات والمنظمات غير الحكومية تحت طائلة نظم قانونية جديدة. هناك الآن سلطات وقيود وحقوق وواجبات تتجاوز دعاوى الدولة الوطنية. وهذه السلطات الجديدة ليس هناك مؤسسات عالمية تدعمها وتطبقها، إلا أن لها نتائج بعيدة المدى.

- سيادة الدولة لم تعد تحظى بالقبول غير المشروط نفسه.
- إمكانية محاكمة رؤساء الدول، ومحاكمة الدولة ذاتها، إي إلغاء جانبي الحصانة.
- تكريس اللاديمقراطية أو المساواة في النظام العالمي ومؤسساته، وطغيان الهياكل المعنية بالتنفيذ... وربما يشكل ذلك انعكاسا للوضع في النظام السياسي الأمريكي.

الأهم والأخطر هو ربط الشرعية بالديمقراطية، فالدولة لم تعد تصرفاتها شرعية لمجرد أنها ذات سيادة، بل لأن هناك اتجاها لربط الشرعية بالديمقراطية، والمقصود بها الإيمان بقيم مشتركة، رغم وجود غموض كبير في هذا الجانب. إن ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر يجعل الأمن هو أساس الحركة العالمية، فكل مجريات وعمليات العولمة يتم تسخيرها للأمن. إذن، الدولة تزيد من قوتها، ويصبح من المهم عدم إلغائها.

وإن كانت ذريعة الأمن يتم توظيفها لخدمة أهداف خاصة، حيث تختلط مسائل الشرعية والديمقراطية والأمن القومي، فذلك يفرض فهما، وربما تحولات، تجد الكثير من الدول نفسها مضطرة إلى التفكير فيها، ومن ثم الوصول إلى مستوى مناسب من اليقين بشأنها عند تقرير ممارستها عمليا. فما من دولة تشكل استثناء من هذا الوضع العام، ولا ينبغي أن تكون. وعليه، يكون من الضروري النظر في هذه المسائل، وما تطرحه من تحديات واستجابات متصورة. كانت الأزمات، وما تزال، سمة من سمات الاجتماع السياسي والإنساني بشكل عام. ويمكن القول إن التاريخ السياسي للإنسانية، وتاريخ المنتظم السياسي، ظل دائما يعيش أزمات على مستويات ومضامين مختلفة.

على صعيد الدولة التي عرفنا نموذجها القومي منذ نظام وستفاليا في القرن السابع عشر، فإن الأزمات عبرت عن تفاعل الدولة مع مكوناتها من ناحية، وعن تفاعلها مع العالم الخارجي من ناحية أخرى. غير ان التحولات الجذرية والحاسمة التي عرفتها الدولة، وشهدها النظام الدولي المعاصر، جعلت الأزمة أكثر صلة بالخارج وتفاعلاته المختلفة. وفي ظل العولمة، تبرز للأزمة جوانب جديدة ومستويات متنوعة، غير أن الأبرز بشأنها هو توثيق الصلة بين الداخل والخارج، إلى درجة قد تصل إلى مستوى التماهي. ولا شك في أن هذا البعد العالمي للأزمة يفرض إشكالات وتحديات أمام صانع القرار.

السؤال السابع، هو سؤال الهوية والتحول، فما الذي يشكل الهوية، وماذا تعني الهوية في مرحلة ما، وكيف تختلف في مرحلة أخرى؟ وكيف يمكن أن تتحول الهويات من مرحلة إلى مرحلة؟ وماذا كانت تعني الهوية العربية قبل خمسين عاما؟ وماذا تعني اليوم؟ وماذا كانت تعني الهوية الليبية أمس؟ وماذا تعني اليوم؟؟ وماذا يمكن أن تعنيه غدا؟، وهل الهوية حالة ثبوتية ساكنة أم أنها حالة ديناميكية؟. توجد عناصر كثيرة تدخل في هذه الصورة، وبالتالي لابد من أن نضعها في الاعتبار. في النظام العالمي، يوجد تشكل، ويوجد تغير، وتوجد بعض العناصر التي يمكن أن تستمر.

خاتمة

إن مهمة محلل العلاقات الدولية هي أن يسعى إلى تفسير هذه الأحداث، إذ إنه يفسر الأحداث، واضعا في ذهنه هذه الحزمة من الأسئلة، ومن الموضوعات، ومن القضايا. لكنه بالدرجة الأولى يطرح الأسئلة، ويضع الافتراضات، أو يصوغ الحلول والنظريات المؤقتة، ثم يحاول أن يقدم لها إجابة. هنا يطرح الأسئلة والتصورات، وهنا يقدم الإجابة. ما بين«طرح الأسئلة والإجابة» تأتي المنهجية والمناهج؛ كيف تصاغ الإجابات؟، وكيف تصل إلى تحليل القضية، ومن ثم وضع الإجابات عنها؟، هناك ميل كبير الآن إلى التقليل من أهمية تحليل المضمون الكمي، والميل إلى تحليل المضمون الكيفي، بسبب التحولات والعناصر التي تكلمنا عليها. وليس هناك أيضا استغناء عن التحليل الكمي.

لذلك، تجد جزءا من تحليل المضمون، هو ما يسمى بـ «تحليل المضمون الكيفي»، بحيث تفكك الظاهرة إلى عناصر كمية، ثم تلحقها بتحليل تدخل فيه العناصر الكيفية، تموضع السياقات الكمية في السياقات الموضوعية أو الكيفية، إن صح التعبير، وتأتي بهذه الأحداث الكمية وتضعها في إطارها العام، وهذا هو الذي يجري الآن، أي المزج بين الكمي والكيفي بشكل أو آخر. إذن، تحليل العلاقات الدولية، كأحداث وسياقات وعمليات وقيم وأنساق، لابد من أن يأخذ في الاعتبار الأطر التي تتم فيها هذه المكونات، كما لابد من إعطاء قدر كبير من العناية للديناميات المختلفة. إن لذلك، من دون شك، تأثيره المباشر في طريقة التحليل أو المقاربة أو المنهج الذي يمكن إتباعه للقيام بالتحليل والتفسير والتنبؤ.

إن أية صياغة لأية مقاربة منهجية أو نظرية أو معرفية في حقل العلاقات الدولية، كانت وستظل مرتبطة بالديناميات والعناصر التي حاولنا تناولها هنا. إن لذلك صلة وثيقة أيضا بالجدل المتراكم حول آثار العولمة والتحولات الكونية المعاصرة في هذا الحقل، إلى درجة أن البعض صار يتحدث عن نهاية العلاقات الدولية[١٦]. كما أن للموضوع جوانب متعددة، ولا يمكن، سواء من الناحية النظرية أو العملية، أن تتم الإحاطة بكل مكونات المقاربات المختلفة للتحليل في العلاقات الدولية خاصة، وهي الحقل الأكثر ديناميكية ضمن مجموعة العلوم السياسية. لذلك، كان التركيز هنا على تناول جوانب من مسألة التحليل، وفقا لمقاربة هي أقرب إلى الواقعية منها إلى الأساليب المدرسية في العرض. إن التطورات المتسارعة والمتلاحقة بشكل كبير للأحداث المختلفة المدى والنطاق والسياقات في العلاقات الدولية المعاصرة، تعكس الحاجة المتواصلة إلى التطوير والاستعداد المنهجي للاستجابة للتحديات التي تثيرها. من هنا يبدو من المفيد أن يفكر الباحثون وأساتذة العلاقات الدولية خاصة، والعلوم السياسية عامة، في القيام بالتطوير المستمر لمحتويات المقررات الدراسية، والعمل على إحاطة الطلاب بما يلزم من تدريب يستجيب لتحقيق الاشتراطات العلمية وبما يجعل الجامعات بيئة للعلم، ويسند التكوين العلمي للطلاب بشكل متواصل من أجل الرقي بالتفكير العلمي.

(١٦) John W. Burton and Tarja Vayrynen, «The End of International Relations,» in: Groom and Lights, eds., Contemporary International Relations: A Guide to Theory, p. ٦٩.